

أن يستثنى من تطبيق التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٥ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) سفر أي شاهد يُطلب مثوله خلال المحاكمات أمام المحكمة الخاصة لسيراليون.

وتحدث ممثل سيراليون بعد التصويت، فأعرب عن امتنان بلده لمجلس الأمن على استجابته للطلب المتعلق بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وأيضاً لتوصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء مكتب جديد يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨<sup>(٤١)</sup>.

(٤١) S/PV.5183، ص ٢-٣.

في سيراليون لينظر فيها المجلس، تشمل خفض عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومواصلة البعثة بقوام نسبته ٨٠ في المائة من القوام الحالي حتى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

أعرب عن اعترامه أن يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لدى انتهاء ولايته مكتب سياسي متكامل للأمم المتحدة يركز على المضي قدماً بعملية بناء السلام وتعبئة دعم الجهات المانحة الدولية ودعم عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وإتمام أي مهام متبقية من ولاية المكتب المتكامل؛

قرّر، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

## ٧ - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

من ١١ عضواً أساسياً<sup>(٤٢)</sup>. وأضاف أن هذه الزيادة تتسم بأهمية لكفالة تجانس المؤتمر ووحدة؛ وأنه قد نشأ أيضاً عدد من المجالات ذات الأولوية نتيجة هذه العملية، وتشمل السلام والأمن، والإدارة والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والتكامل الإقليمي، ومسائل اجتماعية وإنسانية.

وفي الختام، ذكر أنه عقب قمة دار السلام التي ستعقد يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تكون مهمتها وضع برنامج عمل وبروتوكول من أجل تنفيذ الإعلان الذي سيعتمد في القمة. وعلى ضوء ذلك البروتوكول وبرنامج العمل، سيجري الإعداد لمؤتمر قمة نيروبي الذي سينعقد عام ٢٠٠٥<sup>(٤٣)</sup>.

(١) الدول الأعضاء في المؤتمر حالياً هي: أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا.

(٢) S/PV.5065، ص ٢-٤.

## المداورات التي دارت في الجلسة ٥٠٦٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

استمع المجلس، في جلسته ٥٠٦٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ولم يُدَلَّ أي عضو من أعضاء المجلس ببيان في الجلسة.

وحدّد الممثل الخاص، في سياق إحاطته، الخطوات المقبلة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومؤتمر القمة الأول المقرر عقده في سياق المؤتمر. ويهدف المؤتمر، الذي يشترك في تنظيمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى اعتماد ميثاق إقليمي للاستقرار والأمن والتنمية.

وأشار الممثل الخاص إلى أن العملية الإقليمية التحضيرية التي سبقت المؤتمر قد تمخّضت عن عدة نتائج. فقد حدثت زيادة في عدد أعضاء المؤتمر الذي يتألف حالياً

**القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٥٩ المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦**

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٣٥٩ المعقودة على المستوى الوزاري في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في جدول أعماله البند المعنون "السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى" ورسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة<sup>(٣)</sup>. وأدى بيانات جميع الدول الأعضاء في المجلس، وكذلك ٣٠ دولة عضواً أخرى<sup>(٤)</sup>. وأدى بيان أيضاً كل من مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، ومفوض التنمية والمساعدة الإنسانية في المفوضية الأوروبية<sup>(٥)</sup>.

ووجهت الرئيسة (جمهورية تنزانيا المتحدة) انتباه المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى<sup>(٦)</sup>. ووجهت أيضاً انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٧)</sup>.

(٣) S/2006/27.

(٤) كان المتحدثون مثلي كل من أستراليا وأنغولا وأوغندا وباكستان والبرازيل وبلجيكا وبوتسوانا وبوروندي وتونس والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغواتيمالا وقطر والكاميرون وكندا والكونغو وكينيا ومصر وناميبيا والنرويج والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي) ونيجيريا.

(٥) S/PV.5359.

(٦) S/2006/46.

(٧) S/2006/51.

وأثناء المناقشة، طالب معظم المتحدثين بإلحاح بإبداء التزام راسخ بمنطقة البحيرات الكبرى، مشددين على أن عمليات السلام ستظل هشّة لفترة من الوقت، وأن وسط أفريقيا القوي الموعود معرض لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى النزاع في حال انعدام الدعم الدولي الثابت والمساعدة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، دعا العديد من المتحدثين إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز وصون السلام والأمن في المنطقة.

واتفق المتحدثون بوجه عام على أن النهج الإقليمي الذي ينتهجه مجلس الأمن هو النهج الصحيح، وأن تحقيق الاستقرار لأمد بعيد في المنطقة يتطلب وجود مجموعة متزايدة من الدول الديمقراطية ذات حكومات تضم جميع مكونات الشعب، ومؤسسات مستقرة، وأجهزة قضائية فعّالة.

ومن التطورات الإيجابية الأخيرة التي أبرزها المتحدثون المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وإعلان دار السلام المنبثق منه، إذ يشكلان إطاراً للمفاوضات، وخطوطاً عريضة للمبادئ التوجيهية في العمل. وشدد المتحدثون أيضاً على أهمية تنفيذ خطة إعادة الإعمار التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

واستذكرت الرئيسة، متحدثة بصفتها ممثلة لجمهورية تنزانيا المتحدة، الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، وشددت على ضرورة العمل معا لتجنب تكرار تلك الكوارث ولخلق غدٍ أفضل. وأضافت أن الأمر يحتاج إرادة سياسية جماعية لمنع نشوب النزاعات وحلها، وتوطيد دعائم السلام وبناء مؤسسات الحكم الديمقراطي القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وشددت على أن مجلس الأمن هو الشريك الأساسي في تعزيز وحفظ السلام

ورحب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بالشراكة التي أقيمت بين دول منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي من أجل إقامة نظام أممي إقليمي جديد. وفي سياق الجهود التي تبذلها حكومته لتعزيز الأمن المحلي، أعرب عن تقديره لنشر قائمة بأسماء الأشخاص الخاضعين للجزاءات بسبب انتهاك حظر توريد الأسلحة في بلده، وكذلك للقرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، الذي ينص على تطبيق جزاءات على كل من يستغل الموارد الطبيعية. وذكر أن حكومته تودّ أن تطلب من المجلس ممارسة ضغط على الدول لتسليم المجرمين المسؤولين عن الانتهاكات<sup>(١٠)</sup>.

وأشاد ممثل رواندا بالتقدم المحرز في العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشار إلى أن العديد من دعائم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩ قد أُنجز ببطء، ولكن بشكل مؤكد. وأضاف أنه بدلا من المواجهة والنزاع، فإن بلدان المنطقة تستكشف الآن طرقا لزيادة التعاون. غير أن الممثل أكد أنه، من أجل ضمان السلام الدائم، سيتعين إكمال "العمل الناقص" من اتفاق لوساكا. وذكر أنه لا تزال عقبة رئيسية أمام السلام الدائم، وهي وجود "قوات للإبادة الجماعية" وجماعات أخرى مسلحة في المنطقة، غرضها الوحيد هو الاستمرار في زعزعة استقرار المنطقة<sup>(١١)</sup>.

وأكد ممثل أوغندا على أن التحدي الأكثر إلحاحا وأكبر عقبة أمام تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى ما زالت تتمثل في مشكلة القوات الهدامة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا،

والأمن في المنطقة، وأعربت عن التقدير على استجابة المجلس ومبادراته للعمل مع دول المنطقة. غير أنها أكدت أن المنطقة ما زالت تواجه تحديات متبقية وأخرى جديدة؛ ولذلك فلا بد من تعزيز ما تحقق حتى تاريخه وتعبئة دعم المجتمع الدولي لتحقيق تلك الأهداف. واستطردت قائلة إن لجنة بناء السلام المنشأة حديثا ينبغي أن تركز الاهتمام في وقت مبكر على المنطقة، وعلى البيئة السياسية اللازمة قد أنشئت من أجل تحقيق سلام لا رجعة عنه. وقالت إن بلدان المنطقة تود أن تؤكد لمجلس الأمن وللأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على إرادتها السياسية الجماعية في جعل عملية البحيرات الكبرى إنجازا حقيقيا. فهي تعمل حاليا على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إنشاء آليات لدعم الثقة والائتمان المتبادلين كأساس للسلام والاستقرار في المنطقة. وبالمثل، فقد اعتمدت تلك البلدان الديمقراطية والحكم الرشيد، ليس بوصفهما قيمتين جوهريتين فحسب، بل أيضا باعتبارهما أمرين لازمين لتعايشها السلمي وحاسمين لتطورها. وختمت بالقول إن استصواب اتباع نهج إقليمي في ذلك المسعى هو أمر لا يمكن إيفاءه حقه من التشديد مهما حاولنا<sup>(٨)</sup>.

وقال ممثل الكونغو إن التطورات الجارية قد أظهرت أنه يجري أحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالسلام والأمن. وفي حين ذكر أن العملية الانتقالية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمضي بشكل سليم بعد تنظيم الاستفتاء على الدستور، شجع جميع الأطراف هناك على أن تعمل بلا كلل في إطار هذه العملية الانتقالية السلمية من أجل السلام والاستقرار<sup>(٩)</sup>.

(١٠) المرجع نفسه، ص. ٦-١٠.

(١١) المرجع نفسه، ص. ٢٦-٢٨.

(٨) S/PV.5359، ص. ٣-٤.

(٩) المرجع نفسه، ص. ٤-٦.

وعقب المناقشة، اعتمد مشروع القرار بالإجماع<sup>(١٥)</sup> بوصفه القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

حثّ بلدان منطقة البحيرات الكبرى على مواصلة جهودها الجماعية الرامية إلى وضع نهج دون إقليمي لتعزيز العلاقات الودية والتعايش السلمي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وفق المتوخى في إعلان دار السلام؛

طلب من بلدان المنطقة أن تتفق على تدابير بناء الثقة بالاستناد إلى إجراءات فعالة وملموسة؛

حثّ جميع الدول المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتخاذ تدابير مناسبة للتعاون الدولي والمساعدة القضائية في هذا الشأن؛

أدان بشدة أنشطة الميليشيات والجموعات المسلحة العاملة في منطقة البحيرات الكبرى؛

طلب إلى جميع دول المنطقة أن توطد أواصر التعاون فيما بينها بهدف وضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة؛ وحث الحكومات المعنية في المنطقة على توطيد تعاونها للتشجيع على استغلال الموارد الطبيعية فيما بينها وفي المنطقة بشكل قانوني وشفاف.

## بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

### ٥٥٦٦ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠٠٦

وجّه الرئيس (بيرو)، في الجلسة ٥٥٦٦ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس المجلس من الممثل الدائم لأوغندا، يحيل بها الاتفاق على وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة<sup>(١٦)</sup>. ولم يُدَلَّ بأي بيان في أثناء الاجتماع. وأدلى

(١٥) S/2006/51.

(١٦) S/2006/861.

وجيش الخلاص الشعبي، وجيش الرب للمقاومة<sup>(١٦)</sup>. وأكد ممثل فرنسا أن الجماعات المسلحة في المنطقة، سواء كانت أو لم تكن تشكل تهديدا للأمن، هي السبب الرئيسي للمعاناة؛ وأن الدعم الخارجي لها يجب أن يتوقف. وقال أيضا إن مسألة حماية المدنيين ماثلة في أذهان الجميع، لأن النساء والأطفال لا يزالون تحت رحمة جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. وأضاف أن ما حدث مؤخرا من قتل ثمانية من حفظة السلام الغواتيماليين العاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أضفى على المشكلة بُعدا إقليميا<sup>(١٧)</sup>.

ورحب كثير من المتحدثين بإنشاء لجنة بناء السلام عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٠، وأعربوا عن أملهم في أن تضطلع بدور هام في بناء السلام وحل النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى<sup>(١٨)</sup>.

(١٢) (١٢) S/PV.5359 (Resumption 1)، ص. ٢٠.

(١٣) المرجع نفسه، ص. ١٣-١٤.

(١٤) S/PV.5359، ص. ٦-١٠ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ وص. ١٠-١٢ (ناميبيا)؛ وص. ١٢-١٥ (بوتسوانا)؛ وص. ٢٠-٢٢ (قطر)؛ وص. ٢٦-٢٨ (رواندا)؛ وص. ٣٧-٣٩ (المملكة المتحدة)؛ (S/PV.5359 (Resumption I)، ص. ٢-٤ (كندا)؛ وص. ٤-٧ (بوروندي)؛ وص. ١٦-١٨ (كينيا)؛ وص. ٢٣-٢٤ (زامبيا)؛ وص. ٢٤-٢٥ (جنوب أفريقيا)؛ وص. ٣٧-٣٨ (أستراليا)؛ وص. ٣٨-٣٩ (تونس)؛ وص. ٣٩-٤١ (مصر)؛ وص. ٤١-٤٣ (جمهورية كوريا)؛ وص. ٤٣-٤٤ (الجزائر)؛ وص. ٤٨-٥٠ (نيجيريا)؛ وص. ٥٠-٥١ (باكستان)؛ وص. ٥١-٥٢ (البرازيل)؛ وص. ٥٣-٥٤ (الكاميرون).

واستمع المجلس إلى إحاطة من كلٍّ من الممثل الخاص  
للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والأمانة التنفيذية لأمانة  
المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعلى إثر  
الإحاطتين، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، كما أدلى ممثلو  
كندا<sup>(٢٠)</sup>، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفنلندا<sup>(٢١)</sup>،  
ورواندا.

ورحّب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات  
الكبرى. ميثاق نيروبي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر،  
واصفا إياه بالتاريخي والاستشراقي. وقال إن القمة مثلت  
جهودا تلاقت لطيّ صفحة ما بدا لعقود من الزمن أنه دوامة  
عنف متسارعة ونزاع وحرب ومأساة إنسانية واجتماعية  
لا انفكاك منها. وأبرز أنه يجدر بالذكر، مع ذلك، أن ٦  
بلدان من ١١ بلدا خرجت من نزاعات عنيفة؛ وأن بلدا  
سابعاً لا يزال يواجه تمرداً ذا آثار إقليمية؛ وأن بلداً ثامناً  
يحاول تنفيذ ثلاثة اتفاقات سلام في الوقت ذاته. وأضاف أن  
مجلس الأمن نفسه يعرف بأن طبيعة العلاقات بين شعوب  
المنطقة وبلدانها بلغت حداً يمكن معه بسهولة لأي نزاع  
داخلي أن يصبح نزاعاً إقليمياً. وختم بالقول إنه يرى،  
بالتالي، أنه يجب التأكيد من استمرار الأمم المتحدة في أداء  
دور في حفظ السلام وبناء السلام في منطقة البحيرات

الوزارات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات  
العظمى.

(١٩) S/2006/812، الذي أفاد الرئيس فيه أن أعضاء المجلس قد  
أحاطوا علماً باعترام الأمين العام تمديد ولاية الممثل الخاص.

(٢٠) باسم كندا وهولندا، وهما الرئيسان المشاركان لفريق أصدقاء  
منطقة البحيرات الكبرى.

(٢١) باسم ممثل الاتحاد الأوروبي؛ وأيد البيان كلٌّ من ألبانيا،  
وأوكرانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا،  
والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،  
وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا، وكرواتيا، والنرويج.

الرئيس ببيان باسم المجلس<sup>(١٧)</sup>. وفي جملة ما أورده المجلس في  
البيان أنه:

رحّب بالجهود الرامية إلى إنهاء النزاع الطويل الأمد في شمال  
أوغندا؛ ورحّب بوقف الأعمال العدائية الذي بدأ سريانه اعتباراً من  
٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وجرى تجديده في ١ تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠٠٦، وأكد على ضرورة إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وأن  
يحترم الجانبان وقف الأعمال العدائية؛

طلب من جيش الرب للمقاومة أن يقوم فوراً بإطلاق سراح  
جميع النساء والأطفال وغيرهم من غير المحاربين وفقاً لقرار المجلس  
١٦١٢ (٢٠٠٥) المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وبإكمال عملية  
السلام على وجه السرعة؛

رحّب بإعلان حكومة أوغندا لإنشاء لجنة رصد مشتركة  
للإشراف على وضع وتنفيذ خطة عمل للطوارئ محددة الأولويات من  
أجل مواجهة القضايا الإنسانية في شمال أوغندا.

### بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٥٦٠٣ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٦

وجّه الرئيس (قطر)، في الجلسة ٥٦٠٣ المعقودة في  
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الانتباه إلى رسالة مؤرخة  
٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام،  
يشير فيها إلى اعتزامه تمديد ولاية مكتب ممثلي الخاص لمنطقة  
البحيرات الكبرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦  
والانتهاء من الأعمال التحضيرية لاجتماع القمة الثاني المعني  
بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في نيروبي يومي ١٤  
و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦<sup>(١٨)</sup>، ورسالة تتضمن ردّ  
الرئيس على الأمين العام<sup>(١٩)</sup>.

(١٧) S/PRST/2006/45.

(١٨) S/2006/811، الذي يحيل فيه أيضاً رسالة مؤرخة ٢٧  
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في  
جمهورية تنزانيا المتحدة، باسم اللجنة الإقليمية المشتركة بين

للموارد الطبيعية، التي هي القناة الرئيسية لتمويل النزاعات<sup>(٢٤)</sup>.

ولاحظ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن المجلس قد أبقى المسائل المتصلة بمنطقة البحيرات الكبرى قيد نظره لفترة تزيد على عشر سنوات، وأقرّ بدور المجلس في قيادة عمليات السلام في أوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان. وذكر أن رواندا لم تعد على جدول أعمال المجلس؛ وأن بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية شهدت انتخابات ديمقراطية؛ وأنه يجري تنفيذ اتفاق سلام شامل في جنوب السودان. وأعرب كذلك عن رأي مفاده أن ميثاق نيروبي، لدى تنفيذه، سيكون شريكا لا غنى عنه لمجلس الأمن في صون السلام والأمن في شرق ووسط أفريقيا. وأضاف أنه يتسم بكل ما ترمز إليه الأمم المتحدة: أي السعي بطريقة شاملة إلى تحقيق السلام، والأمن، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والحرية بمعناها الأوسع<sup>(٢٥)</sup>.

ووصفت ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤتمر القمة الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بأنها حدث تاريخي للمنطقة وللمجتمع الدولي. ورحبت بالزخم الجديد المستند إلى إقامة نظام أمني إقليمي جديد، وتوسيع نطاق المجال الاقتصادي والتجاري وتكامله، وإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، وتثبيت الاستقرار وتحسين المعالجة الجماعية للمشاكل الاجتماعية والإنسانية، الناجمة عن عمليات إعادة

(٢٤) المرجع نفسه، ص. ١٦-١٧ (غانا)؛ وص. ٢١-٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ وص. ٢٣-٢٤ (بيرو)؛ وص. ٢٤-٢٦ (اليونان)؛ وص. ٢٧-٢٩ (فنلندا)، باسم الاتحاد الأوروبي).

(٢٥) المرجع نفسه، ص. ١٠-١١.

الكبرى، ومن استمرار التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب من تاريخ المنطقة<sup>(٢٦)</sup>.

وأشارت أول أمينة تنفيذية لأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى أن مجلس الأمن أدى دورا أساسيا في عقد المؤتمر، فأهابت بالمجلس إلى أن يمدد ولاية مكتب الممثل الخاص لآذار/مارس ٢٠٠٧، بغية مساعدة أمانة المؤتمر الجديدة بتقديم الدعم الفني إليها والسماح بالتسليم السلس للسلس للمسؤوليات المتبقية إليها. وأضافت أن مستقبل المنطقة يكمن في تنفيذ ميثاق نيروبي، وأن الأمانة ستستمر في إعلاء قيم الملكية والشراكة والتكامل التي تسترشد بها عملية السلام في المنطقة حتى تاريخه<sup>(٢٦)</sup>.

وكرر جميع أعضاء المجلس، في بيانهم، الإعراب عن تقديرهم للتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأشار الأعضاء إلى أنه، على الرغم من أن المنطقة شهدت عنفا عرقيا متكررا وحروبا عرقية وانتهاكات جسيمة متكررة لحقوق الإنسان، فقد شوهدت علامات قوية على التحسن. ووجه المتحدثون الانتباه خصوصا إلى نجاح الانتخابات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وشدد العديد من المتحدثين على قيمة وضرة البعد الإقليمي للنهج المتبعة إزاء منع نشوب النزاعات والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة الأخرى. وألقى العديد من الأعضاء الضوء على الحاجة إلى مكافحة الاستغلال غير القانوني

(٢٢) S/PV.5603، ص. ٢-٨.

(٢٣) المرجع نفسه، ص. ٨-٩.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٣٧ المعقودة  
في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

استمع المجلس، في جلسته ٥٦٣٧ المعقودة في ٩  
آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين  
العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وألقى كلمة كل من ممثلي  
الاتحاد الروسي وإندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وجنوب أفريقيا  
وسلوفاكيا والصين وغانا وفرنسا وقطر والكونغو والمملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة  
الأمريكية<sup>(٢٨)</sup>.

وركّز الممثل الخاص على عملية نقل الاختصاصات  
من مكتبه إلى أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات  
الكبرى، فضلا عن الدروس المستفادة خلال فترة ولايته التي  
دامت أربع سنوات.

وذكر الممثل الخاص أنه في حين تلقى مكتبه الدعم  
الدبلوماسي والسياسي من المجلس في نيويورك وفي الميدان،  
فقد كان يمكن للدعم أن يصبح أكثر فعالية لو رافقه دعم  
في ما يتعلق بتعيين الموظفين. وأضاف أن المجلس فضّل إبقاء  
موظفي المكتب على مستوى الموظفين الأساسيين، مما جعل  
المكتب معتمدا على الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة  
ومكاتبها. وشدد على أن الأمر الأساسي هو أن يسلم  
المجلس بالنتائج. ولا يمكن للمجلس أن يصدر ولاية بمثل  
أهمية تنظيم مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى التي  
تشمل ١١ بلدا بدون توفير الموارد اللازمة لاستكمال المهمة.  
وشدد الممثل الخاص أيضا على أهمية أن يقدم المجلس الدعم  
وأن يرافق عملية التصديق على ميثاق الأمن والاستقرار  
والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وذكر أن عملية المؤتمر  
هيأت جوا من الثقة، ولكن هذا الجو هش، وبدون التصديق

(٢٨) لم يُدَلِّ ممثل بنما ولا ممثل بيرو ببيان أثناء الجلسة.

المواءمة الداخلية الجارية في كل بلد من بلدان منطقة  
البحيرات الكبرى، وتكييف قواعد هذا التعايش السلمي  
الجديد فيما بين الدول. وأشارت أيضا إلى أن هذا الاتفاق  
الجديد قد تُوج بالنجاح، من خلال التوقيع على الميثاق  
الإقليمي من أجل الاستقرار والأمن والتنمية. وأكدت أن  
المجلس حدد ثلاثة جوانب رئيسية يتصل كل منها بالآخر  
اتصالا وثيقا للتراخ الدائر في المنطقة، وأنه ينبغي معالجة هذه  
الجوانب بطريقة متوازنة: نتيجة الحوار بين الطوائف  
الكونغولية، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي  
الكونغولية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة، وتسريحها،  
وإعادتها إلى أوطانها<sup>(٢٦)</sup>.

وبعد المناقشة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس<sup>(٢٧)</sup>،  
وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رَحَّبَ بالقرار القاضي بإنشاء آلية إقليمية للمتابعة، تشمل  
إنشاء أمانة للمؤتمر، وكذلك بالقرار القاضي بإنشاء مكاتب أمانة  
المؤتمر في بوجومبورا؛

أَيَّدَ طلب اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات تمديد ولاية  
الممثل الخاص للأمين العام لفترة نهائية لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١  
آذار/مارس ٢٠٠٧، وذلك بهدف ضمان تولى المنطقة زمام أمور آلية  
المتابعة ونجاح إتمام الانتقال إلى أمانة المؤتمر؛

ناشَدَ بلدان المنطقة، وفريق الأصدقاء، ووكالات الأمم  
المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمجتمع الدولي النظر في تقديم المساعدة  
إلى أمانة المؤتمر وإلى الصندوق الخاص للتعمير والتنمية في منطقة  
البحيرات الكبرى، من أجل دعم تنفيذ الأطراف لميثاق الأمن  
والاستقرار والتنمية.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٣٠-٣١.

(٢٧) S/PRST/2006/57.

بموجب الميثاق، ومن بينها الوفاء بالتزاماتها نحو الميزانية لضمان أن تباشر الأمانة عملها<sup>(٣٥)</sup>. وأعرب ممثلو المملكة المتحدة وإيطاليا وسلوفاكيا عن شعورهم بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في محادثات جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة<sup>(٣٦)</sup>. ووجه ممثل المملكة المتحدة أيضا الانتباه إلى أزمة دارفور، شاجبا ما ثبت من أن أهالي دارفور محرومين "من أبسط مقومات البقاء"<sup>(٣٧)</sup>.

وردًا على الأسئلة المطروحة والتعليقات المقدمة، أكد الممثل الخاص إلى أن الافتقار إلى الحكم السليم وتفشي الفساد كانا من بين أسباب النزاعات في المنطقة طوال العقود الماضية. وفيما يخص الميثاق، فقد قال إن نفاذه سيبدأ بعد أن يصادق عليه ٨ من ١١ من الأطراف الموقعة. وحذر من أن المعاهدة ما دامت لم يصادق عليها بالشكل الواجب فلن يتعين على أي حكومة الالتزام بتنفيذها. وأكد الممثل الخاص على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة مجهزة بالآليات والاستراتيجيات اللازمة لدعم تنفيذ الميثاق على المستويين المؤسسي والتنفيذي معاً. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد انتهى من وضع استراتيجيته الإقليمية، وأن الوكالات الأخرى تعمل على نفس المسألة. ومن الناحية المالية، فقد أشار الممثل الخاص إلى أن تنفيذ المجموعة الكاملة من التدابير المعتمدة في إطار المؤتمر سيكلف حوالي بليون دولار. وفي هذه المرحلة، رأى أن "نهج إطفاء الحرائق" ليس كافياً؛ بل يُفضّل منع نشوب النزاعات على الاضطرار إلى دفع تكاليف التعمير والتأهيل بعد ذلك<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٥) المرجع نفسه، ص. ١١ (الولايات المتحدة)؛ وص. ١٤ (سلوفاكيا).

(٣٦) المرجع نفسه، ص. ١٣ (المملكة المتحدة)؛ وص. ١٣-١٢ (إيطاليا)؛ وص. ١٤ (سلوفاكيا).

(٣٧) المرجع نفسه، ص. ١٣.

(٣٨) المرجع نفسه، ص. ١٧-١٩.

الفوري والتنفيذ العاجل لهذا الميثاق، يمكن لهذا الجو أن يتدهور في أي لحظة<sup>(٣٩)</sup>.

وأعرب جميع المتحدثين عن الامتنان للممثل الخاص على ما قام به من عمل جيد، ووافقوا معه على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وفريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تقديم الدعم والتعاون بغية تيسير عملية السلام في المنطقة، فضلاً عن التعمير والتنمية. وأعرب ممثلاً فرنسا والكونغو عن الأمل في أن تبقى الأمم المتحدة ملتزمة حيال المنطقة<sup>(٣٠)</sup>، كما دعت الأخيرة المجلس، وكذلك الأمانة العامة، إلى تحديد جميع أنماط الدعم التي يمكن للأمم المتحدة توفيرها<sup>(٣١)</sup>.

وذكر ممثلو الولايات المتحدة وإيطاليا والمملكة المتحدة أن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية سيؤدي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة<sup>(٣٢)</sup>. ورأى ممثل جنوب أفريقيا أن أحكامه ستهيئ بيئة إيجابية للتنمية المستدامة<sup>(٣٣)</sup>. ولذلك دعا هؤلاء المتحدثون إلى التصديق الفوري على الميثاق من جانب جميع الدول المعنية وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. وشدد ممثلاً بلجيكا وقطر على ضرورة أن تباشر آلية المتابعة، عن طريق أمانة المؤتمر، عملها بشكل تام في أقرب وقت ممكن<sup>(٣٤)</sup>. وشدد ممثلاً الولايات المتحدة وسلوفاكيا على الملكية الإقليمية للعملية، فدعيا دول المنطقة إلى تنفيذ التزاماتها

(٢٩) S/PV.5637، ص. ٢-٥.

(٣٠) المرجع نفسه، ص. ٧-٨ (فرنسا)؛ وص. ١٠-١١ (الكونغو).

(٣١) المرجع نفسه، ص. ١١.

(٣٢) المرجع نفسه، ص. ١١ (الولايات المتحدة)؛ وص. ١٢-١٣ (إيطاليا)؛ وص. ١٣ (المملكة المتحدة).

(٣٣) المرجع نفسه، ص. ١٦.

(٣٤) المرجع نفسه، ص. ٦-٧ (بلجيكا)؛ وص. ١٤-١٦ (قطر).



بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن  
٥٧٨٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠٠٧

أدلى الرئيس (إندونيسيا)، في الجلسة ٥٧٨٣ المعقودة  
في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ببيان باسم المجلس<sup>(٤٠)</sup>.  
وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أشاد بحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية  
رواندا نظرا إلى البلاغ المشترك الصادر عنهما بشأن اتباع نهج مشترك  
يرمي إلى إنهاء التهديد الذي يتعرض له السلام والاستقرار في البلدين  
وفي منطقة البحيرات الكبرى، والذي وُقع في نيروبي يوم ٩ تشرين  
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧<sup>(٤١)</sup>؛

أعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا  
الصدد من خلال البعثة الخاصة التي قام بها الأمين العام المساعد  
للشؤون السياسية؛

ذكر بأن الوجود المستمر للجماعات المسلحة غير المشروعة،  
لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات المسلحة الرواندية  
السابقة/إنتراهاموي، والميليشيات المنشقة التي تتبع لوران نكوندا، هو  
من أسباب النزاع الجذرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية،  
ويشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي؛

كرّر مطلبه بأن تُلقَى تلك الجماعات أسلحتها، وأن تنخرط،  
طواعية ودون شروط مسبقة، في عملية تسريحها وإعادةها إلى الوطن  
 وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، حسب الاقتضاء؛

شجّع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية  
رواندا على تنفيذ التزاماتهما الواردة في بلاغ نيروبي تنفيذيا تاما؛  
أكد استعداداه لتيسير ودعم تنفيذ هذه الالتزامات؛

كرّر تأكيد دعمه التام لبعثة منظمة الأمم المتحدة في  
جمهورية الكونغو الديمقراطية لما تقوم به من إجراءات على الأرض.

(٤٠) S/PRST/2007/44.

(٤١) S/2007/679، المرفق.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن  
٥٦٤٤ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٤٤ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس  
٢٠٠٧، أدلى الرئيس (جنوب أفريقيا)، ببيان باسم  
المجلس<sup>(٣٩)</sup>. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أشار إلى بيانه الرئاسي المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بالمحادثات بين حكومة جمهورية أوغندا وجيش  
الرب للمقاومة، وأعاد تأكيد ذلك البيان، وأكد تأييده للتوصل إلى  
تسوية عن طريق التفاوض؛

حثّ جيش الرب للمقاومة على القيام فوراً بإطلاق سراح  
جميع النساء والأطفال وسواهم من غير المحاربين؛

أعرب عن ترحيبه بتعيين مبعوث خاص للأمين العام للمناطق  
المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة، وبالجهود التي يبذلها حتى الآن،  
وعن تطلعه إلى استمرار قيامه بدور في معالجة هذه المسألة؛

أعرب عن ترحيبه بالاجتماع الذي عُقد بين حكومة أوغندا  
وجيش الرب للمقاومة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧، في حضور ممثلين  
للمجتمعات المحلية، وبالتقدم الذي تم إحرازه صوب استئناف  
المحادثات؛ وأعرب عن تطلعه إلى إحراز مزيد من التقدم في المحادثات  
وإلى تجديد اتفاق وقف القتال؛

حثّ الأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان والأطراف  
الإقليمية الفاعلة المشاركة على تقديم المزيد من الدعم حيثما أمكن إلى  
المبعوث الخاص وإلى فريق الوساطة؛ ولاحظ تحسن الحالة الأمنية  
والإنسانية في شمال أوغندا إلا أنه عبّر عن تطلعه إلى إحراز المزيد من  
التقدم في تحسين الأحوال المعيشية للمدنيين هناك؛

حثّ المجتمع الدولي وحكومة أوغندا على مواصلة وتحسين  
الدعم الإنساني والإنمائي، بسبل منها خطة العمل الطارئة لأوغندا التي  
تشرف عليها لجنة الرصد المشتركة.

(٣٩) S/PRST/2007/6.